الأمم المتحدة
A/AC.105/L.255/Add.4
الجمعية العامة
Distr.: Limited
11 May 2004
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة السابعة والأربعون
فيينا، ٢-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة
الثالث المعني باستكشاف الفضاء
الخارجي واستخدامه في الأغراض
السلمية (اليونيسبيس الثالث)

تقرير لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية عن تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)

إضافة**

خامسا- تقييم عملية تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث)

١- يتطلب النجاح في تنفيذ أي توصية لها صلة بالحكومات التزاما من جانب مقرري السياسات فيما يخص درجة الأولوية المسندة لتخصيص الموارد المالية والبشرية.

٢- ونتيجة لقلة الوعي بما للفضاء من منافع للمجتمع عامة، لم تحظ الأنشطة الفضائية بأولوية عالية في كثير من الدول، مما أفضى إلى تخصيص موارد محدودة لدعم تلك الأنشطة.

* A/AC.105/L.256.

** أعدت هذه الوثيقة عقب اختتام الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية التي أجراها الفريق العامل الذي أنشأته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لكي يعد تقريرها إلى الجمعية العامة من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث.

250504 V.04-53487 (A)

وعلى الرغم من ذلك، أمكن إنجاز الكثير وتحقيق تقدّم ملموس من خلال عمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بما في ذلك أفرقة العمل التابعة لها.

٣- ولكي تحصل الوكالات الحكومية والمؤسسات البحثية والهيئات غير الحكومية على دعم واسع لأنشطتها من جانب مقرري السياسات وعامة الناس، يجب أن تكون الأهداف محددة بوضوح وواقعية ومرتبطة بأولويات المجتمع عموما، كما يجب أن تكون المنافع التي ستتأتى من تلك الأنشطة، بما فيها المنافع القريبة الأجل، مبينة بالتفصيل. وهذا أمر أساسي للنجاح في تنفيذ التوصيات وينبغي فعله في وقت مبكر، إذ يمكن أن يفضي إلى الحصول على الموارد الضرورية.

ألف- توصيات اليونيسبيس الثالث التي أُحرز تقدم بشأنها

٤- يُعزى النجاح المُحرز في تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث إلى توليفة من العوامل التالية: تحديد أولويات العمل؛ والمرونة في تسيير العمل على مدى السنة؛ وتنظيم فرص الالتقاء والاتصال؛ وتنسيق العمل وتوزيعه؛ ووجود قيادة قوية ودعم قوي في خدمات الأمانة. وللاطلاع على التفاصيل المتعلقة بتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث، انظر المرفقات [...] إلى [...]* لهذا التقرير.

٥- وكان تحديد مجالات الأولوية وإنشاء أفرقة العمل لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث (انظر الفصل الثاني، الباب جيم، الفقرات [...] – [...]**) عنصرا هاما من عناصر النجاح. وقد استفادت اللجنة وأفرقة العمل التابعة لها من المشاركة النشطة لمختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة ومن المساهمات الموضوعية التي قدمتها، وخصوصا عندما تطابقت مجالات الأولوية مع أولويات تلك الهيئات، كما في حالة الحد من الكوارث والاستجابة الطارئة للكوارث.

٦- ومن المهم أيضا وجود آلية تنسيق جيدة. إذ يمثل التنسيق على جميع الأصعدة فيما بين أفرقة العمل، وكذلك بين اللجنة وأفرقة العمل واللجنة الفرعية العلمية والتقنية في دوراتها السنوية، عاملا محوريا في الحصول على نتائج طيبة.

---

* المرفقات التي ستُضم إلى تقرير اللجنة النهائي ترد في شكل مسوّدة في المرفقين الأول والثاني للوثيقة A/AC.105/L.255/Add.6 وفي المرفقات الأول إلى الثاني عشر للوثيقة A/AC.105/L.255/Add.7.

** ترد الفقرات المحال إليها في الفقرتين ٢٩ و٣٠ من الوثيقة A/AC.105/L.255.

٧- وقد ثبتت أيضا فائدة العمل فيما بين الدورات، بما فيه نظر اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في استخدام مصادر القوة النووية في الفضاء الخارجي، الذي قطعت فيه شوطا متقدما الاجتماعات التي عقدها فيما بين الدورات عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ أعضاء الفريق العامل المعني بهذا البند ودراسة اللجنة الفرعية القانونية لمشروع البروتوكول الأولي بشأن الموجودات الفضائية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدّات المنقولة (انظر الفصل الثالث، الباب ألف، الفقرة [...]*). وكان العمل فيما بين الدورات ناجحا بصفة خاصة عندما كان يحظى بدعم قوي من حيث خدمات الأمانة، سواء قدمته الحكومات أو قدمه مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وتوزيع جيد للأعمال بين الأعضاء المعنيين.

٨- وقد وفرت أفرقة العمل آلية مرنة وديناميةلتسيير العمل طوال السنة من خلال تعظيم فرص الالتقاء والاتصال، بما في ذلك الاجتماعات وجها لوجه والمؤتمرات عن بعد والاستعانة بخدمات الانترنت على نطاق واسع، من أجل تبادل الآراء والمعلومات وإعداد الوثائق. وساعدت تلك الآلية على مواصلة التقدم مع ضمان استمرار اللجنة ولجنتيها الفرعية العلمية والتقنية في الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث باصدار التوجيهات إلى أفرقة العمل. وقد اجتمعت أفرقة العمل جميعا على هامش دورات اللجنة واللجنة الفرعية وأوفت بمسؤولياتها المتعلقة بتقديم التقارير إليهما. كما أدى تنفيذ التوصيات ذات الأولوية من خلال أفرقة العمل إلى إنشاء شبكات دولية ذات توجه عملي لمعالجة استخدام التطبيقات الفضائية كأداة لحل مشاكل عالمية.

باء- استبانة التحديات المصادفة في تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث

٩- استنادا إلى نتائج استقصاء أجري بين أفرقة العمل، وجدت اللجنة أن قلة الوعي بمنافع الأنشطة الفضائية لدى مقرري السياسات وعامة الناس ومحدودية الموارد المالية وقلة الخبراء المعنيين بالمسائل الفضائية هي تحديات تعترض تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث؛ وهذه التقييدات مترابطة فيما بينها. وقد أشارت أفرقة العمل إلى أن هذه العقبات ترتبط أيضا بصعوبات في حساب مزايا التطبيقات الفضائية من حيث مردود التكلفة.

١٠- ومع أن المشاركة في أعمال أفرقة العمل كانت مفتوحة، مما يتيح لأي دولة أو مؤسسة مهتمة أن تشارك في أي وقت، ومع أن دولا كثيرة قد أبدت اهتماما بالمشاركة في

* الفقرة ١٢ من الوثيقة A/AC.105/L.255/Add.1.

تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث، فقد مثلت توليفات مختلفة من العقبات المذكورة أعلاه معوقات كبرى.

١١- وفي الحالات التي تضطلع فيها بالأنشطة الفضائية هيئات حكومية متعددة، كثيرا ما تكون المشاركة في الأعمال على الصعيد الدولي، كما في أفرقة العمل، أمرا صعبا إذا لم تكن قد أُرسيت تماما، أو استُغلت تماما، آليات تنسيق فعالة على الصعيد الوطني. وبدون آليات تنسيق من ذلك القبيل قد يصعب أيضا تحديد همزة وصل تتولى الرد في الوقت المناسب على الطلبات أو الدعوات الواردة من هيئات دولية لاتخاذ إجراءات في المجالات المتعلقة بالفضاء.

١٢- ومع أنه رُئي أن من المهم إشراك هيئات غير حكومية في عملية تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث فقد تبين أن إشراك القطاع الخاص، بتحديد السبل والوسائل المناسبة والمجدية لكي يعمل كشريك للحكومات والمؤسسات الدولية، يمثل تحديا صعبا. ففي الأنشطة التي تنطوي على تعاون متعدد الأطراف بين الدول على وجه الخصوص، يتطلب بناء شراكة مع الصناعة نهجا متماسكا من جانب الحكومات، مع أخذ المنافع الصناعية التي ستجنيها الدول المشاركة بعين الاعتبار. ونتيجة للتراجع الاقتصادي، وخصوصا تراجع الصناعة الفضائية عموما في السنوات الماضية، أصبح عسيرا على كثير من الشركات أن تسوغ التكاليف والاستثمارات اللازمة للأنشطة الفضائية التي ليست لها صلة مباشرة ببيع منتجاتها وخدماتها مستقبلا.

جيم- توصيات اليونيسبيس الثالث التي لا يزال يتعين معالجتها

١٣- من بين التوصيات الـ٣٣ الواردة في إعلان فيينا، أُفردت ١٢ توصية لكي تنفذ من خلال أفرقة عمل. وتقوم لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ولجنتاها الفرعيتان بتنفيذ ١١ توصية أخرى كجزء من بنود جداول أعمالها. وإضافة إلى تلك التوصيات الـ٢٣، يجري تنفيذ خمس توصيات أخرى من جانب مكتب شؤون الفضاء الخارجي أو من جانب هيئات دولية أخرى. ومن بين التوصيات الخمس المتبقية، هناك توصية تدعو إلى اتخاذ إجراءات لمواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي من خلال التعاون بين البلدان "المرتادة للفضاء" والبلدان "غير المرتادة للفضاء" وكذلك فيما بين البلدان النامية وباشراك المنظمات الأهلية. ويجري الاضطلاع بذلك مثلا من خلال عدة أنشطة متابعة لليونيسبيس الثالث. ومن ثم، هناك أربع توصيات لا يزال يتعين معالجتها.

١٤- وبناء على طلب اللجنة، عمم مكتب شؤون الفضاء الخارجي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استبيانا على الدول الأعضاء لاجراء استقصاء لبحث ما إذا كانت الإجراءات الـ٣٣

التي أوصى بها إعلان فيينا قد عولجت معالجة كافية وما إذا كان ينبغي اعتبار تنفيذها مكتملا. وفيما يتعلق بكل من التوصيات التي لم يكتمل تنفيذها، دعيت الدول الأعضاء إلى تبيان درجة الأولوية التي ينبغي إسنادها إليها. وثمة استقصاء مماثل يتوقع اجراؤه عقب استعراض الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث من أجل تقييم درجة الأولوية التي تعطيها الدول الأعضاء للتوصيات الأربع التي لا يزال يتعين معالجتها.

دال- المسائل المستجدة عقب اليونيسبيس الثالث

١٥- مع أن اليونيسبيس الثالث تناول مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية التي يمكن فيها لعلوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها أن تسهم في تحسين أحوال البشر، فهناك بضع مسائل استجدت بعد اليونيسبيس الثالث ويجري عرضها أدناه.

١- استخدام تكنولوجيا الفضاء في دعم المساعدة الانسانية

١٦- تتعلق إحدى المسائل المستجدة باستخدام تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في العمليات الخاصة باللاجئين. فمنذ عام ١٩٩٥، ازداد استخدام المنتجات الساتلية في إدارة الأوضاع الانسانية وأوضاع اللاجئين في مختلف أنحاء العالم. ففي عام ١٩٩٦ مثلا، استخدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين صورا ساتلية في تحليل ما أصاب منطقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أسمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعا تراثيا عالميا (هي حديقة فيرونغا الوطنية) من تدهور بيئي نتيجة لوصول ما يزيد على ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئ هربوا من الصراع الدائر في رواندا آنذاك. وأثناء الأزمة في كوسوفو، استخدمت صور ذات استبانة عالية جدا لتقييم الدمار الذي لحق بالمساكن ولمساعدة أنشطة إعادة البناء.

١٧- ومع ظهور جيل جديد من الصور الساتلية ذات الاستبانة الفائقة، أصبحت المنتجات الساتلية جزءا أصيلا من الاستجابة الانسانية لأي أزمة دولية. وهذا مجال يمكن فيه لتكنولوجيات الفضاء أن تسهم في دعم هيئات منظومة الأمم المتحدة في أنشطتها العملياتية الرامية لتحسين أحوال النازحين.

٢- تحقيق الأهداف الانمائية والغايات المقرونة بآجال زمنية

١٨- رأى مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية أن التحدي الرئيسي هو ضمان أن تصبح العولمة قوة ايجابية لجميع الناس في العالم، وحدد الفقر العالمي بصفته المشكلة الأصعب بين جميع المشاكل التي تواجه العالم. وحدد المؤتمر، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،(١) ثمانية أهداف انمائية ومجموعة من الغايات المقرونة بآجال زمنية في مجالات مكافحة الفقر والأمية والجوع ونقص التعليم وعدم المساواة بين الجنسين ووفيات الأطفال والأمهات والمرض والتدهور البيئي.

١٩- وقد أتاحت المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة عقب مؤتمر قمة الألفية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما فرصا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية ولتبيين ما يلزم من تدابير أخرى لتحقيق الأهداف الانمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وشملت مؤتمرات القمة تلك والمؤتمرات العالمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي اعتمد خطة التنفيذ،(٢) والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي اعتمد توافق الآراء في مونتيري(٣) ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي اعتمد في مرحلته الأولى خطة للعمل.(٤)

٢٠- وكان هناك تلاق للجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تنفيذا متكاملا ومنسقا وإلى متابعة تلك النتائج. ففي قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة أن تجري في عام ٢٠٠٥ استعراضا للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية. ويؤمل أن تراعى في العملية السياسية المفضية إلى اجتماع عام ٢٠٠٥ جهود الهيئات لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها.

---

(1) قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(2) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، مرفق القرار ٢.

(3) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، مرفق القرار ١.

(4) WSIS-03/GENEVA/DOC/5-E.

٢١- وجاء في تقرير المجلس المشترك بين الأكاديميات،[٥] المعنون "Inventing a Better Future: A Strategy for Building Worldwide Capacities in Science and Technology" (ابتكار مستقبل أفضل: استراتيجية لبناء قدرات عالمية النطاق في ميدان العلوم والتكنولوجيا)[٦] أن العلوم والتكنولوجيا هما المحرك الذي يدفع عجلة التطور القائم على المعرفة، والذي هو ضروري للادماج الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق التكافؤ وتعزيز المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتمثل علوم وتكنولوجيا الفضاء أداة بالغة القوة يجدر استخدامها في تحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمرات القمة العالمية.

٣- هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمسائل المتعلقة بالفضاء

٢٢- يتحقق التنسيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة من خلال عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ومع أن الاجتماع المشترك بين الوكالات بشأن أنشطة الفضاء الخارجي ليس جزءا من آلية ذلك المجلس فهو يمثل همزة وصل للتنسيق بين الوكالات في الأنشطة المتصلة بالفضاء ويقدم تقاريره إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٢٣- وفي السنوات الأخيرة، بدأت تظهر هيئات جديدة للتنسيق بين الوكالات لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة المتعلقة بالفضاء. ومن تلك الهيئات فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠ لتيسير التعاون والتنسيق بين الوكالات بشأن مسائل معينة في ميداني علوم رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية. ويسعى الفريق العامل إلى استبانة وتنفيذ أنساق لتقاسم المعلومات الجغرافية وحفظها وضمان جودتها داخل منظومة الأمم المتحدة ولاستحداث وصون قاعدة بيانات جغرافية مشتركة كجهد بالغ الأهمية في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة وكفاءاتها في ميادين وضع المعايير وصوغ البرامج وتنفيذ العمليات (انظر أيضا الفصل الثالث، الباب جيم، الفقرة [...]).* وعلى سبيل المثال، يعمل فريق المهمة التابع للفريق العامل والمعني بالاستشعار عن بعد على توفير مدخل واحد إلى ما يوجد لدى هيئات الأمم المتحدة المنفردة من صور ساتلية قابلة للتقاسم، مما يتيح الوصول إليها لجميع مؤسسات الأمم المتحدة واستكشاف

(5) أنشأت المجلس المشترك بين الأكاديميات في عام ٢٠٠٠ تسعون أكاديمية من أكاديميات العلوم في العالم من أجل معارف الخبراء لهيئات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي.

(6) المجلس المشترك بين الأكاديميات (أمستردام، هولندا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).

* الفقرة ٣٥ من الوثيقة A/AC.105/L.255/Add.2.

الكيفية التي يمكن بها إشراك كيانات الأمم المتحدة في تراخيص لاستخدام الصور الساتلية تضم عدة مستعملين.

٢٤- أما فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية، التي أُنشئت بقرار الجمعية العامة ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، فتعمل منذ عام ٢٠٠٢ بصفتها المحفل الرئيسي داخل الأمم المتحدة الذي يولي تركيزا متواصلا ومنسقا على الحد من الكوارث الطبيعية ويتولى، على وجه الخصوص، تحديد استراتيجيات للتعاون الدولي على كل الأصعدة. وتسعى فرقة العمل هذه إلى استبانة الثغرات الموجودة في سياسات وبرامج الحد من الكوارث وإلى اقتراح إجراءات لتدارك تلك الثغرات. وتضم فرقة العمل في الوقت الحالي أربعة أفرقة عاملة لمعالجة المواضيع التالية: المناخ والكوارث؛ والانذار المبكر؛ وتقييم المخاطر ومدى التعرض لها وآثارها؛ وحرائق البراري. ومع أن فرقة العمل لا تعالج استخدام تكنولوجيا الفضاء في الحد من الكوارث كجزء من عملها المعتاد فإن أمانة فرقة العمل تعمل مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي على ضمان إيلاء الاعتبار المناسب لاستخدام تكنولوجيا الفضاء لدى تحديد السياسات والاستراتيجيات المقبلة للحد من الكوارث.

٢٥- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أنشأ الأمين العام فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملا بطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمراد من فرقة العمل أن توفر القيادة داخل منظومة الأمم المتحدة بالمساعدة على صوغ استراتيجيات لاستحداث تكنولوجيات في مجالي المعلومات والاتصالات ووضع تلك التكنولوجيات في خدمة التنمية. وتشمل المجالات الرئيسية لخطة الأعمال التي اعتمدتها فرقة العمل لعام ٢٠٠٤ رصد التقدم المحرز في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الانمائية التي حددها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وتقوم فرقة العمل، من خلال أفرقتها العاملة الخمسة، بدعم استحداث تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات واستخدام تلك التكنولوجيا في تدعيم نظم ومرافق الرعاية الصحية، وهي تعمل مع ناقلي الاتصالات على استكشاف سبل لجعل القدرة السلكية والساتلية الزائدة لدى أولئك الناقلين متاحة للبلدان النامية.

٢٦- ويمكن لهيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات هذه أن تساعد على تبيين الاحتياجات الخاصة لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة التي يمكن أن تلبيها تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها. ويمكن أن يؤدي التفاعل بين هذه الهيئات ومورّدي النظم والخدمات الفضائية إلى استعمال أفضل للخدمات والمنتجات الفضائية الموجودة. وفي الوقت ذاته، قد يلزم تقصّي سبل لتعزيز التنسيق فيما بين الهيئات المشتركة بين الوكالات التي تعنى بأمور

ذات صلة بالفضاء لضمان ألا تؤدي المشاركة في تلك الهيئات إلى إلقاء عبء إضافي على عاتق هيئات الأمم المتحدة التي لها أنشطة ذات صلة بالفضاء، مع إبقاء الهيئات المشتركة بين الوكالات على علم بما هو جار وما هو مزمع من برامج ومبادرات ذات صلة بالفضاء.

٤- إنشاء نظام عملياتي شامل لرصد الأرض من خلال مبادرات عالمية

٢٧- يجري بذل جهود متزايدة، خصوصا بين أوساط الوكالات الفضائية ومشغلي السواتل، لتعظيم وتقاسم منافع البعثات والمنتجات الساتلية الحالية والمخطط لها، مع زيادة التركيز على تلبية الاحتياجات المجتمعية واحتياجات المستعملين النهائيين، بمن فهيم أولئك الموجودون في البلدان النامية. وتمثل اللجنة المعنية بسواتل رصد الأرض (سيوس) واحدا من الأمثلة على ذلك (انظر الفصل الثالث، الباب دال، الفقرات [...] – [...]*). كما ساعدت مشاركة "سيوس" في شراكة استراتيجية الرصد العالمي المتكاملة (إيغوس) على تعزيز الحوار بين مشغلي السواتل ونظم الرصد الموضعي العالمية التي تتولى مسؤوليتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة واللجنة الدولية لدراسة المحيطات، التابعة لليونسكو، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتتيح شراكة "أيغوس" لكيانات منظومة الأمم المتحدة فرصة لتبيين احتياجاتها الخاصة من المنتجات الساتلية وللتعبير عن آرائها، خصوصا فيما يتعلق باحتياجات الأوساط العلمية الضالعة في رصد الأرض.

٢٨- وتستهدف مبادرة الرصد العالمي للأغراض البيئية والأمنية (جميس) ومؤتمر القمة المعني برصد الأرض، اللذين أفضيا إلى تكوين الفريق المختص برصد الأرض (انظر الفصل الرابع، الباب دال، الفقرات [...] – [...]**)، خدمة مجموعات أوسع من المستعملين النهائيين في طائفة أوسع من الأنشطة البشرية التي تستفيد من عمليات رصد الأرض. وقد اقتُرحت فكرة إنشاء نظام دولي لعمليات رصد الأرض في اجتماعات دولية ذات صلة بالفضاء عقدت قبل اليونيسبيس

* الفقرات ٤٠-٤٤ من الوثيقة A/AC.105/L.255/Add.2.

** الفقرتان ٣٦ و٣٧ من الوثيقة A/AC.105/L.255/Add.3.

الثالث.[٧] غير أن نطاق عملية التشاور التي اعتمدتها مبادرة "جميس" والفريق المختص برصد الأرض من حيث عدد الدول والمنظمات المشاركة ومستوى المشاركة وتواتر الاجتماعات التشاورية يظل غير مسبوق. فعملية التشاور التي اعتمدها الفريق المختص برصد الأرض، مثلا، تشرك كثيرا من البلدان النامية، وكذلك عددا كبيرا من المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، في تحديد شبكة نظم عالمية لرصد الأرض تلبي الاحتياجات المعلوماتية لبرامج البحث والتطبيق العالمية والاقليمية والمحلية التي تستهدف توفير المنافع المجتمعية التي دعي إليها، مثلا، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع التركيز على بناء القدرات في البلدان النامية.

٢٩- وهذه المبادرات يمكن أن تفضي إلى آليات منسقة عالميا ومستدامة ماليا لمعالجة احتياجات المستعملين من عمليات رصد الأرض في كل أنحاء العالم وفي جميع مجالات التطبيق على نحو شامل. وهذا من شأنه أيضا أن يزيد مما يتأتى من عمليات رصد الأرض من منافع للبلدان النامية في طائفة واسعة من الأنشطة. وثمة تحد يواجه كيانات منظومة الأمم المتحدة، ذات الموارد المحدودة، وكذلك البلدان المتقدمة النمو، هو المشاركة الجدية في مبادرات التنسيق الرفيعة المستوى المستجدة والاسهام فيها إسهاما ذا شأن. وعلى كل كيان مشارك أن يحدد مستوى المشاركة الأمثل في الهيئات التنسيقية للمبادرات المتماثلة دون إحداث أثر سلبي في إنجاز برامجها الجارية ونواتجها.

٥- التأثير المتزايد للتعولم

٣٠- شهد القرن الحادي والعشرين ظواهر تعولم كبرى وتقدما تكنولوجيا سريعا. ويمكن تعريف التعولم بأنه نظام عالمي يحدد البارامترات الخاصة بسرعة التجارة والاتصالات

(7) شملت تلك الاقتراحات: نظاما ساتليا دوليا لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد، عُرض أثناء المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد (كيوتو، اليابان، تموز/يوليه ١٩٨٨)؛ بعثة "Mission Peace" التي تستهدف، ضمن جملة أمور، إجراء عمليات رصد للبر والبحر ورصد الأوزون على نطاق عالمي وقياس التلوث الهوائي والايروسولات، والتي اقترحتها المؤسسة الهندية لأبحاث الفضاء على الاجتماع الثاني لملتقى وكالات الفضاء بشأن السنة الدولية للفضاء (فراسكاتي، إيطاليا، أيار/مايو ١٩٨٩)؛ نظاما ساتليا لرصد البيئة العالمية والكوارث، وهو مبادرة من جمعية شركات الفضاء الجوي اليابانية عرضت أثناء حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهاديء ومكتب الأمم المتحدة للاغاثة من الكوارث حول تطبيقات التقنيات الفضائية في مكافحة الكوارث الطبيعية (بيجين، أيلول/سبتمبر ١٩٩١).

والابتكار ويستحدث منظورا للتكامل الاقتصادي والاجتماعي. وقد أسهمت تكنولوجيا الفضاء في بناء نظام التعولم الجديد هذا.

٣١- فمن الممكن الآن تبادل المعلومات والتصرف بسرعة أكبر كثيرا على نطاق عالمي وحشد الموارد لتحقيق أرباح أكبر بكثير من ذي قبل. بيد أنه توجد أيضا تحديات ترتبط بالعولمة. فتسارع وتيرة التجارة والابتكارات والاتصالات واتخاذ القرارات والإجراءات التي لها تأثيرات متزايدة على الآخرين يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وأولئك الذين لا يملكون القدرات والمعارف والموارد اللازمة لاتخاذ إجراءات ملائمة وفي الوقت المناسب هم أقل حظا للبقاء في هذا العالم السريع التغير، وأكثر عرضة للتأثر بالتغيرات المفاجئة في أنماط التجارة والتمويل والاستثمار. وفي عالم متعولم، يمكن لكل ما يحدث على كوكب الأرض أن يؤثر على المجتمع الدولي بأسره.

٣٢- وكان لتدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والسلع والخدمات بصورة غير مسبوقة عبر الحدود تأثير على البيئة بأشكال متنوعة وعبر قنوات مختلفة. والتعولم يسهم في النمو الاقتصادي ويؤثر على البيئة سلبا في بعض مراحل التنمية وإيجابا في مراحل أخرى. ويغير التعولم الهيكل الصناعي للبلدان، فيؤثر على استخدام الموارد ودرجات التلوث.

٣٣- وتتطلب الإدارة البيئية الفعالة تحسسا للظروف الإيكولوجية والاجتماعية المحلية، وتقتضي بالتالي تنوعا في السياسات. بيد أنه بدون إدارة رشيدة فعالة لحماية البيئة على الصعيد العالمي، قد تواجه البلدان التي تتأثر صناعاتها بالأسواق العالمية صعوبة في اعتماد سياسات بيئية تؤثر سلبا على القدرة التنافسية لصناعاتها، حتى وإن كانت تلك السياسات تراعي الظروف الإيكولوجية والاجتماعية المحلية. والتعاون وتنسيق السياسات على الصعيد العالمي لاستيعاب التكلفة البيئية داخليا مع إدراك الحاجة إلى التنوع يمكن أن يؤديا إلى مستويات أعلى من الرفاه في جميع البلدان. وكلما ازداد التكامل بين السياسات البيئية والتجارية، كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة وأمكن زيادة تسخير التعولم لصالح البيئة.

٣٤- وينبغي أن تصبح تكنولوجيا الفضاء أداة لتمكين الأفراد والدول، خصوصا في مناطق العالم النامية، من استغلال الفرص المستجدة التي يتيحها التعولم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية استغلالا مستداما. ويمكن للتطبيقات الفضائية أن توفر، خصوصا من خلال عمليات رصد الأرض، أدوات فعالة لإدارة البيئة إدارة رشيدة على الصعيد العالمي بتوفير وسائل للتحقق من الامتثال للاتفاقات الدولية المتصلة بحماية البيئة.

٣٥- وللاتصالات الساتلية إمكانات كبيرة لتضييق الهوة الرقمية بالإسهام في التنمية وتدعيم مرافق المعلومات والاتصالات باعتبارها مرتكزا أساسيا لمجتمع قائم على المعرفة. ولتحقيق هدف تمكين جميع الناس من الوصول إلى المرافق المعلوماتية التي تستعمل الخدمات الساتلية، لا بد من الشراكة مع القطاع الخاص، لأن خدمات الاتصالات المستندة إلى الفضاء يتولى توفيرها القطاع الخاص بصفة متزايدة.

٣٦- ويمكن لتكنولوجيا الفضاء أن تمكِّن الناس من الانتفاع بالمعارف الجماعية العالمية والاسهام فيها مما قد يؤدي إلى عمل جماعي على الصعيد العالمي. وهذا من شأنه أن يمكّن الناس من أن يكونوا جزءا من الادارة الرشيدة العالمية، بأن يصبحوا، على سبيل المثال، جزءا من قوة الدفع السوقية والضغوط العمومية لمكافأة كيانات القطاعين العام والخاص التي تُحسّن الأداء في استثمار رؤوس أموالها وفي مشترياتها من السلع والخدمات.

٦- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

٣٧- تتولى الحكومات وضع السياسات وتوفير الاستثمارات، مما يمثّل دعما مباشرا أو غير مباشر للصناعة لكي تكون مُنافِسة ومبتكِرة. ومن خلال عقود الاشتراء، تقتني الحكومات وتستخدم أفضل المنتجات والخدمات التي توفرها الصناعة للصالح العام. وعلى المدى الطويل، تستثمر الحكومات في مجالات تطوير القوة العاملة، وبناء المرافق العمومية، وأنشطة البحث والتطوير الطويلة الأمد. وعلى الصعيد الدولي، تشارك الحكومات في التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية التي قد تؤثر على القدرات التنافسية للصناعة. وفي بعض الحالات، كانت الحكومات تشجع نقل التكنولوجيا وتصدير منتجات وخدمات صناعاتها.

٣٨- وينطبق العديد من الأنشطة الحكومية هذه على أنشطة الفضاء. فقد قامت الحكومات في مختلف البلدان المرتادة للفضاء بدعم نمو صناعاتها الخاصة بالفضاء الجوي على مدى فترة طويلة من الزمن. وقد استجابت الصناعة لذلك، على سبيل المثال، بإنتاج سلع وخدمات جيدة النوعية ومواصلة الاستثمار في التكنولوجيات وضمان توافر القدرات الصناعية.

٣٩- لقد تغيرت آفاق الصناعة الفضائية تغيرا كبيرا منذ اليونيسبيس الثالث، عندما كانت النظم والخدمات التجارية تنتج تشكيلات من سواتل الاتصالات وكان يُتوقع من مشغلي السواتل التجارية أن يدفعوا خطى النمو في سوق أعمال الإطلاق. وتتراوح نسبة الانخفاض في سوق سواتل المدار الثابت بالنسبة للأرض من حيث عدد الطلبيات في السنة من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة مقارنة بالتسعينات. كما أدت زيادة حجم السواتل التجارية الحديثة وقدرتها

وعمرها الافتراضي إلى خفض الطلب على سواتل جديدة. ويبدو أن النمو في سوق السواتل سيكون محدودا في المستقبل القريب، إذ تواصل صناعة الاتصالات الساتلية ترسيخ وجودها وتقوم الشركات المشغّلة باحتياز شركات مشغّلة أخرى أو باشتراء بعض من سواتلها.

٤٠- وشهدت سوق الإطلاق العالمية تراجعا أيضا. فقد انخفض عدد عمليات الإطلاق بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بالتسعينات، ويعزى هذا في المقام الأول إلى حالة صناعة الاتصالات، إذ يتراجع عدد السواتل التجارية التي تطلق في المدار الثابت بالنسبة للأرض وتكاد سوق السواتل التجارية المطلقة في المدارات الأرضية المنخفضة تختفي من الوجود.

٤١- وفي السنوات القليلة الماضية، سواء أكان الأمر في الأعمال المتعلقة بالسواتل أو بالإطلاق، فقد أصبحت الحكومات بصفة متزايدة أهم الزبائن الذين تقدم لهم صناعة الفضاء خدمات عمومية، علما بأن قدرة الحكومات على زيادة ميزانيتها المخصصة للأنشطة الفضائية المدنية محدودة في العديد من البلدان. وفي ظل تلك الظروف، يصبح قيام الحكومات بدعم وتعزيز الصناعة الفضائية في القطاع الخاص عنصرا أساسيا لضمان استمرار تلك الخدمات والتعويل عليها، خصوصا الخدمات التي تقدم في إطار خدمات عمومية أساسية. وثمة تكافل متزايد بين الحكومات والصناعة في الأنشطة الفضائية المدنية.

٤٢- ويمكن للحكومات أن تتخذ تدابير مختلفة لدعم وتعزيز صناعاتها الفضائية على الصعيد الوطني، كزيادة اعتمادها على القدرات التجارية إلى أقصى مدى ممكن عمليا. كما يمكنها أن توجه خدماتها ومنتجاتها وبرامجها الفضائية صوب تلبية احتياجات الخدمات العمومية التي يتعذر على مقدمي الخدمات التجارية تلبيتها على نحو فعال وموثوق وميسور التكلفة، وذلك لتفادي التنافس مع صناعاتها. وثمة تدبير آخر يمكن اتخاذه هو إقامة علاقة طويلة الأمد ومستدامة مع الصناعة. ويمكن أن يشمل ذلك أيضا إيجاد آلية مناسبة لإشراك الصناعة في إيجاد وتوفير بيئة تنظيمية تتسم بالموقوتية وسرعة الاستجابة لإصدار تراخيص تشغيل وتصدير المنتجات والخدمات الفضائية التجارية. كما يمكن مساعدة الصناعات الفضائية بتحديد أهداف وأولويات طويلة الأمد للأنشطة الفضائية وتوفير استمرارية الالتزام والاستثمار، بما فيه الاستثمار في البحوث الأساسية الطويلة الأمد وفي تطوير مرافق فضائية رائدة. ومع ازدياد مشاركة كيانات تجارية من دول مختلفة في الصناعة الفضائية، يصبح أيضا

من الأهمية بمكان أن تهيئ الحكومات سوقا تتساوى فيها الفرص، من خلال تعزيز الاتفاقات التجارية الدولية، مثلا.[٨]

٤٣- وفي سعيها لمكافحة الفقر، زادت الأمم المتحدة من جهودها الرامية إلى إشراك القطاع الخاص. فبناء على مبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أطلقها الأمين العام في تموز/يوليه ٢٠٠٣، أنشئت اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، لكي تضع توصيات استراتيجية بشأن كيفية تشجيع وجود قطاعات خاصة محلية قوية في البلدان النامية كاستراتيجية محورية لتحقيق الغايات التي حُددت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية بشأن خفض الفقر المدقع إلى النصف ووقف انتشار الإيدز وفيروسه وتوفير تعليم ابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٤٤- وقدمت تلك اللجنة في تقريرها المقدم إلى الأمين العام، والمعنون "تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء"[٩]، توصيات بشأن السبل التي يمكن بها للجهات الفاعلة الرئيسية - الحكومات والمؤسسات الإنمائية العمومية والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية - أن تعدّل إجراءاتها ونهوجها لكي تعزز تعزيزا كبيرا قدرة القطاع الخاص على دفع خطى التنمية. وفي سياق العلاقة بين القطاعين العام والخاص، دعت اللجنة، ضمن جملة أمور، إلى اتخاذ إجراءات لتيسير الحصول على خيارات تمويل أوسع، وإلى دعم تطوير المهارات والمعارف، وإلى تيسير توفير الخدمات الأساسية بصفة مستدامة، خصوصا الطاقة والماء.

هاء- التمويل

١- آفاق الموارد الاجمالية لدعم تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث

٤٥- تفيد بعض التقارير المتعلقة بتحليل قطاع الفضاء، بأن حجم هذا القطاع على نطاق العالم يقدّر بنحو ١٤٤ بليون يورو في عام ٢٠٠٣. وهذا الرقم يشمل ميزانيات الحكومات ووكالات الفضاء المخصصة للأنشطة المتصلة بالفضاء، التي تقدر بنحو ٤٣,٥ بليون يورو، وكذلك العائدات المتأتية من التطبيقات الفضائية التجارية في ميادين الاتصالات ورصد

(8) ثمة اتفاقات تجارية دولية يمكن أن تؤثر على الصناعة الفضائية، منها الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وأحكام منظمة التجارة العالمية، والاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية.

(9) اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، آذار/مارس ٢٠٠٤).

الأرض والملاحة.[10] وقدِّرت عائدات الصناعات الفضائية التي تعمل أو تشارك في إقامة البنى التحتية (البنى التحتية الفضائية والأرضية ومركبات الإطلاق) والخدمات الساتلية واستخدام البيانات والموجودات الفضائية وكذلك خدمات الدعم، بنحو ٩٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ ويتوقع أن تزيد لتتجاوز ١٣٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨. ويعتزم العديد من البلدان المرتادة للفضاء الاستثمار في توسيع مرافق الإطلاق وتجديد المرافق الأرضية وتطوير مركبات الإطلاق، وكذلك في سواتل تعنى، ضمن جملة أمور، برصد الأرض والتنبؤ بالطقس والاتصالات والملاحة وتحديد المواقع. كما زادت بعض البلدان الميزانيات الحكومية المخصصة للأنشطة الفضائية المدنية.[11]

٤٦- ويمكن أن يعتمد تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث اعتمادا شديدا على استخدام البنى التحتية القائمة وغيرها من الموارد والخدمات. وعلى وجه العموم، يمكن للحكومات والصناعات الفضائية والقطاع الخاص أن توفر دعما كبيرا لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث بقدر صغير نسبيا من الموارد، مقارنة بمجموع الاستثمارات في المرافق والتطبيقات والخدمات الفضائية، وباتاحة استخدام القدرات الفضائية غير المستغلة تماما.

٤٧- ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لا بد من إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات العون الثنائية، والشركات المتعددة الجنسيات والمحلية، ورابطات القطاع الخاص الدولية،[12] وكذلك الجهات الفاعلة الإقليمية ذات الخبرة في الجهود الإنمائية.[13] ويمكن أن يؤدي الجمع بين أصحاب المصلحة هؤلاء جميعا إلى توفير موارد إضافية لاستخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في إيجاد الحلول التي دعي إليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بصورة ناجعة

(10) انظر وكالة الفضاء الأوروبية، *The European Space Sector in a Global Context: ESA's annual analysis* 2003, ESA/C(2004)32 (باريس، ٢٠٠٤).

(11) على سبيل المثال، في سلسلة برامج المفوضية الأوروبية الإطارية للبحث والتطوير التقني، التي تتألف من شبكات من المشاريع الممتازة والمتكاملة، أدرج موضوع الملاحة الجوية والفضاء للمرة الأولى كواحدة من الأولويات المواضيعية في البرنامج الإطاري السادس، الذي يشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ويتوقع تخصيص ٣٠٠ مليون يورو للمشاريع المتصلة بالفضاء.

(12) تشمل أمثلة رابطات القطاع الخاص الدولية مجلس الأعمال التجارية العالمي من أجل التنمية المستدامة، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومبادرة التنمية المستدامة، ومبادرة التعدين العالمية، ومؤسسة مصائد الأسماك المستدامة.

(13) تشمل أمثلة الجهات الفاعلة الإقليمية شبكة غرب أفريقيا للأعمال التجارية، ومنتدى الكومنولث للأعمال التجارية، والمجلس المعني بالمؤسسات، والمركز الأوروبي لشؤون المؤسسات.

التكلفة. ومن أمثلة ذلك مبادرة التصدي للكوارث التي تعالج حاجة مقدمي الأموال المستقلين إلى زيادة تفهم المنح المقدمة للتصدي للكوارث، وتوفر مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية العملية لمساعدتهم في التصدي للكوارث بمزيد من الفعالية والمساءلة.

٤٨- ويتصل تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث اتصالا وثيقا بحماية البيئة وتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف الإنمائية للألفية. والتحدي المتمثل في إشراك القطاع الخاص بصورة فعالة في أي من هذه المجالات يكمن في الاستفادة من التحولات في الإنفاق العالمي لتوفير فرص استثمارية تشاركية للشركات العالمية التي تلبي الحاجات المجتمعية وتعزز التنمية المستدامة.

٤٩- وينبغي أخذ الخبرة الفنية لأصحاب المصلحة المذكورين في الفقرة ٤٧ أعلاه وغيرهم بعين الاعتبار لدى إعداد المشاريع الاسترشادية التي أوصت بها أفرقة العمل لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث. ولدى مساعدة البلدان النامية على تأمين تمويل كاف، ينبغي ألا يؤخذ في الحسبان الاستثمار المباشر الأجنبي فحسب، بل أن تراعى أيضا السياسات والاستراتيجيات التي تسمح بمشاركة القطاع الخاص الوطني. وثمة حاجة إلى تجميع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة، فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاسترشادية للبرامج العملياتية، كما أن هناك منفعة تتأتى من ذلك.

٢- توفير موارد لدعم برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية

٥٠- لقد وفرت الحكومات مصادر التمويل الرئيسية لتنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث من خلال مساهمات نقدية أو عينية. وتدعم الدول الأعضاء عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي من خلال تبرعات ومساهمات في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وتتضمن مصادر التمويل الأخرى هبات من منظمات حكومية دولية ومنظمات دولية ووطنية غير حكومية وشركات من القطاع الخاص وأفراد.

٥١- ومصدرا التمويل الرئيسيان لدعم عمل مكتب شؤون الفضاء الخارجي هما الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وتخصص الموارد الخارجة عن الميزانية، أو التبرعات، للمكتب من خلال الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية، الذي أنشئ عملا بقرار الجمعية العامة ٣٧/٩٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس ٨٢).

٥٢- وإضافة إلى الدعم الذي تقدمه البلدان المضيفة إلى أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية (انظر الفقرات ٥٦-٥٨ أدناه)، تتضمن المساهمات العينية توفير المتكلمين والمحاضرين لحلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات التي تنظم في إطار البرنامج. كما يُعَد العمل الطوعي الذي يقوم به أعضاء أفرقة العمل التي أنشأتها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مساهمة عينية أساسية.

٣- الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية

٥٣- كاستجابة مباشرة للتوصية الواردة في إعلان فيينا بشأن الفضاء والتنمية البشرية[١٤] والداعية إلى إنشاء صندوق طوعي خاص تابع للأمم المتحدة لأغراض تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث، نُقِّحت اختصاصات الصندوق الاستئماني القائم ليشمل أنشطة البرنامج الجديدة لأجل تنفيذ تلك التوصيات. وبناء على طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٩ من قرارها ٥٤/٦٨، دعا الأمين العام في عام ٢٠٠٠ الدول الأعضاء إلى الإسهام في الصندوق، وضمّن دعوته قائمة باقتراحات مشاريع ذات أولوية، أُعدت بالاستناد إلى توصيات لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في دورتها الرابعة والأربعين. وشملت تلك القائمة المشاريع والأنشطة التالية:

(أ) دعم الأنشطة العملياتية التي تضطلع بها المراكز الاقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء، المنتسبة إلى الأمم المتحدة، وشبكة مؤسسات التعليم والبحث في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء في شرق وسط أوروبا وجنوب شرقها؛

(ب) وضع نمائط خاصة بالكوارث وتنفيذ مشاريع استرشادية في البلدان النامية لبدء استخدام تكنولوجيات الفضاء في تدبر الكوارث؛

(ج) توفير بيانات ساتلية ومعدّات وبرامجيات حاسوبية للمؤسسات المستفيدة في البلدان النامية، بغية استهلال أو تعزيز المشاريع الاسترشادية التي تستخدم البيانات الخاصة برصد الأرض في حماية البيئة وادارة الموارد الطبيعية؛

(د) استحداث وتنفيذ نميطة تدريبية بشأن استخدام الاتصالات الساتلية في التعليم عن بعد والتطبيب عن بعد والرعاية الصحية عن بعد؛

(هـ) تنظيم أنشطة وَصُولة لصالح الشباب وعامة الناس.

---

(14) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، فيينا، ١٩-٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.I.3)، الفصل الأول، القرار ١.

٥٤- ويواصل مكتب شؤون الفضاء الخارجي، من خلال التقرير السنوي لخبير التطبيقات الفضائية،[١٥] إبلاغ اللجنة عن المساهمات النقدية والعينية الواردة دعما لبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. وكثيرا ما تخصص الجهات المانحة المساهمات النقدية المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية لأنشطة معينة تنظم في إطار البرنامج. ويختلف حجم المساهمات النقدية من سنة إلى أخرى، وهذا ما يحدد عدد حلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي تنظم وحجم تلك الأنشطة وعدد المشاريع التي تمول من التبرعات. وصعوبة التنبؤ بحجم التبرعات في أي سنة بعينها تجعل تخطيط الأنشطة قبل وقت كاف أمرا صعبا. وكانت المساهمات النقدية التي وردت إلى الصندوق الاستئماني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣ كما يلي:

٢٠٠٠ ..... ١١٣ ٠٠٠ دولار
٢٠٠١ ..... ١٦٤ ٦٠٠ دولار
٢٠٠٢ ..... ٧٠٥ ٠٠٠ دولار
٢٠٠٣ ..... ٩٣ ٦٠٠ دولار

٥٥- ومن شأن تنويع مصادر التبرعات وزيادتها أن يخفف من عبء الاعتماد على عدد قليل من الجهات المانحة لتنظيم العديد من الأنشطة. بيد أن تنويع مصادر التبرعات يمكن أن ينطوي أيضا على زيادة في حجم العمل الإداري المرتبط بتلقي الأموال بسبب اختلاف المتطلبات الإدارية للجهات المانحة المختلفة فيما يتعلق بطلب الأموال وتلقيها.

٤- دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية والمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء المنتسبة إلى الأمم المتحدة

٥٦- قدمت الدول التي استضافت حلقات العمل والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والندوات التابعة للبرنامج مساهمات نقدية وعينية بوسائل كثيرة، منها تحمل تكاليف جميع العمليات الداخلية، مثل مبيت المشاركين وطعامهم، ومرافق الاجتماعات، والموظفين المحليين، والنقل الداخلي، وتنظيم أحداث اجتماعية للمشاركين. وتستضيف حكومة النمسا الندوة السنوية منذ عام ١٩٩٤، كما تستضيف حكومة السويد الدورة التدريبية الدولية

(15) ترد تقارير خبير التطبيقات الفضائية التي صدرت منذ عام ٢٠٠٠ في الوثائق التالية: A/AC.105/730، و A/AC.105/750، وA/AC.105/773 ، وA/AC.105/790 وCorr.1، وA/AC.105/815 .

لتثقيف المعلمين في مجال الاستشعار عن بعد منذ عام ١٩٩٩، وتتحملان جميع النفقات الداخلية المتصلة بتنظيم هذين النشاطين وكذلك تكاليف السفر الجوي الدولي للمشاركين.

٥٧- وفي المتوسط، غُطِّي ثلث التكاليف المتعلقة بتنظيم أنشطة برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية بموارد من الصندوق الاستئماني. وغطي ثلث آخر من الميزانية العادية لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، أما بقية التكاليف فغطتها الدول التي استضافت الأنشطة، ومنها عديد من البلدان النامية.

٥٨- وقدمت البلدان المضيفة للمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء مساهمات كبيرة في إنشاء وتشغيل تلك المراكز. وقد أنشئت المراكز الإقليمية لتزويد المدرسين الجامعيين وعلماء البحوث والتطبيقات ببرامج دراسية تتكون من دورات تدريبية عليا مدتها تسعة أشهر، تعقبها مشاريع استرشادية لمدة سنة واحدة في بلدانهم ضمانا لأن يستخدم المشاركون المهارات والمعارف التي اكتسبوها في الدورات التدريبية استخداما كاملا. وحجم التمويل الذي يقدمه المكتب صغير مقارنة بمجموع التكاليف التشغيلية التي توفرها البلدان المضيفة، خصوصا في الحالات التي تنظم فيها في السنة الواحدة أكثر من دورة تدريبية، مدة كل منها تسعة أشهر. وإضافة إلى الدورات التدريبية التي تنظمها المراكز الإقليمية، حسبما هو مبين أدناه، نظمت بعض المراكز أيضا حلقات عمل قصيرة.

المركز الإقليمي	المكان وسنة الافتتاح	عدد ومواضيع الدورات العليا، التي تمتد تسعة أشهر، التي نظمت منذ الافتتاح
مركز تدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ	الهند، ١٩٩٥	سبع دورات بشأن الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية أربع دورات بشأن الاتصالات الساتلية ثلاث دورات بشأن الأرصاد الجوية الساتلية والمناخ العالمي ثلاث دورات بشأن علوم الفضاء والغلاف الجوي
المركز الاقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء – باللغة الانكليزية	نيجيريا، ١٩٩٨	دورتان بشأن الاتصالات الساتلية دورتان بشأن الأرصاد الجوية الساتلية

المركز الإقليمي	المكان وسنة الافتتاح	عدد ومواضيع الدورات العليا، التي تمتد تسعة أشهر، التي نظمت منذ الافتتاح
المركز الاقليمي الأفريقي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء – باللغة الفرنسية	المغرب، ١٩٩٨	ثلاث دورات بشأن الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية دورتان بشأن الأرصاد الجوية الساتلية والمناخ العالمي
المركز الاقليمي لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء في أمريكا اللاتينية والكاريبي	البرازيل والمكسيك، ٢٠٠٣	دورة واحدة بشأن الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية

٥- ايجاد مصادر جديدة للتمويل والدعم

٥٩- بعد انعقاد اليونيسبيس الثالث، واصلت اللجنة وأمانتها إيلاء أهمية لايجاد مصادر جديدة للتمويل والدعم استجابة لتوصية من اليونيسبيس الثالث تدعو إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة ومبتكرة.

٦٠- وأحاطت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، في دورتها المعقودة عام ٢٠٠٠، علما بالاقتراحات التي قدمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي بشأن مصادر تمويل محتملة للمراكز الإقليمية لتدريس علوم وتكنولوجيا الفضاء. ورأى المكتب أنه ينبغي للبرامج الإنمائية التابعة للحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي الدولية أن تدعم المراكز بتوفير العون المالي والخبراء والمعدات. ويمكن لوكالات الفضاء والجامعات والمؤسسات المتخصصة ذات الصلة بالفضاء أن تدعم المراكز بوسائل منها تحمّل تكاليف مقادير محدودة من البيانات اللازمة للتعليم والتدريب، وتنفيذ مشاريع استرشادية، وتوفير مواد تعليمية، ورعاية مشاريع استرشادية فردية تكون جزءا من البرامج التعليمية للمراكز. كما يمكن للصناعة أن تنظر في منح المعدات والبرامجيات الحاسوبية اللازمة للتدريس وتنفيذ مشاريع استرشادية وابرام شراكات ذات نفع متبادل.

٦١- وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، نظرت اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في حشد الموارد المالية اللازمة لتنمية القدرات في مجال تطبيقات العلوم والتكنولوجيا الفضائية. وخلصت اللجنة الفرعية إلى أن حشد تلك الموارد المالية يمكن أن يحقّق بوسائل منها إقامة شراكات بين الوكالات التقنية والبلدان والمنظمات المانحة والقطاع الخاص والجهات المستعملة في البلدان

النامية المعنية بالتنمية المستدامة. ورأت اللجنة الفرعية أنه من المهم أن تسترعي اللجنة انتباه المصارف الإنمائية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية التي تمول مشاريع إنمائية في البلدان النامية إلى ما تنطوي عليه التطبيقات الفضائية من إمكانات هائلة. وقام فريق العمل المعني بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة، وكذلك حلقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية التي عقدت في عام ٢٠٠١ ودرست الجوانب العملياتية للمشاريع الاسترشادية، بما فيها استراتيجيات التمويل، باستكمال العمل الذي اضطلعت به اللجنة الفرعية في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. ويمكن الاطلاع على ملخص توصيات فريق العمل المعني بمصادر التمويل الجديدة والمبتكرة في التذييل [...]* من المرفق [...] لهذا التقرير.

٦٢- وقد اتخذت بعض المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب دائم لدى اللجنة نهوجا جديدة لايجاد مصادر تمويل يمكن أن تدعم تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث. فعلى سبيل المثال، اعتمدت وكالة الفضاء الأوروبية (الإيسا) نهج "المشروع الاسترشادي"، الذي يرمي إلى حشد التمويل من وكالات العون الإنمائي لدعم مشاريع استرشادية عملياتية في مجال التطبيقات الفضائية. ويتألف نهج الإيسا من شقين، هما: أولا توفير التدريب المتخصص والمشورة التقنية والزمالات، ضمن جملة أمور أخرى؛ ثم دعم جهود التماس التمويل اللازم، عادة من صناديق العون الإنمائي، لدعم تنفيذ المشروع.

٦٣- وتقوم الجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بعد (ISPRS) حاليا بإنشاء مؤسسة تابعة لها (ISPRS Foundation)، تتولى إدارة برنامج دولي واسع النطاق وعريض القاعدة لتقديم المنح ولوازم التدريب وغير ذلك من أشكال المساعدة العلمية إلى الأفراد والمؤسسات المؤهلة التي تسعى لالتماس المعارف و/أو تطبيقها من أجل النهوض بالعلوم والتكنولوجيات المرتبطة بالميادين التي تعنى بها الجمعية، خصوصا في البلدان النامية.

---

* المرفق/التذييل الذي سيضم إلى تقرير اللجنة النهائي يرد في شكل مسوّدة في المرفق الثاني عشر للوثيقة A/AC.105/L.255/Add.7.